

# عبد الناصر والوحدة العربية

## بقلم الدكتور حسن صعب

العرب في اقتباسهم لليبرالية والماركسية وفي اقبالهم على القومية والعلمانية ، وفي احتذائهم الديموقراطية والدستورية وفي تطلعهم للكونفدرالية والفدرالية .

ولكن تأثير رواد الحضارة الحديثة لم يقتصر على التعميم الانساني لنماذجهم التنظيمية الخاصة ، ولكنه تعدى ذلك الى ايقاظ وعي الشعوب والامم غير الغربية بترائها الذاتي وما تجلى فيه من قيم انسانية وما سبق اليه من تجارب تنظيمية نموذجية . فجاء هذا الوعي الذي اُشيد باشتداد التحدي الغربي ، بعدا نفسيا وثقافيا من ابعاد يقظة فثورة الشعوب المتحددة في الان ذاته باستعمارية المتقدمين وحضارتهم . وكانت النهضة فاليقظة فالثورة العربية احدى استجابات ان لم نقل اولى استجابات الشعوب غير الغربية للتحدي الغربي .

فواجهت الثورة العربية كما واجهت الثورة اليابانية والثورة الهندية والثورة الصينية والثورة الافريقية « مفارقة » التحرر من استعمارية الغرب بتقدمة الغرب . انها مفارقة التلازم بين الحرية والتقدم . وهي مفارقة عرفها الرومان من قبل مع اليونان ، والعرب مع البيزنطيين والفرس ، والاتراك مع العرب والفرس ، والاميركيين مع البريطانيين ، والاوروبيين الشرقيين مع الاوروبيين الغربيين . وهي الان المفارقة التي يعانها الجنوبيون مع الشماليين ، او المتخلفون اللاتينيون والاسيويون والافريقيون مع المتقدمين الاوروبيين والافريقيين وتستحيل المفارقة تحورا شاملا بقدر ما تصبح عملية تحويل للحرية السياسية المسترجعة من حالة سكونية تستفحل فيها الهوة الانمائية او الحضارية الى حالة حركية يتكافأ فيها الجميع في مستوى الابداع الحضاري . انها التحول من الحرية ككينونة استقلالية شكلية الى الحرية ككينونة استقلالية فعلية اي كصيرورة خلافة .

تكونت الاتحادات المعاصرة في ظل نظريتين سياسيتين رئيسيتين : النظرية الليبرالية التي استوحتها الاتحادات الغربية والنظرية الماركسية التي استوحتها الاتحادات الشرقية . (1) واذا عدنا بالنظريتين السى اصولهما التاريخية والثقافية لوجدناهما وجهين لفلسفة الحكم الغربية كما تطورت من ارسطو الى جوهن لوك ومن هيرقليطس الى هيجل ، ولتجربة الحكم الغربية كما تطورت من المدينة - اليونانية فالى الامبراطورية الرومانية فالى الامبراطورية المقدسة الوسطوية فالى الدولة القومية في العصر الحديث ، فالى الاتحاد الفدرالي ، بحيث جاء الاتحاد الفدرالي مركبا تنظيميا جديدا من الحكم الامبراطوري وحكم الدولة - المدينة . وبلغت الحضارة الغربية في هذا العصر مستوى من الارتفاع والانتشار اعطى للنظريات الغربية والايديولوجية الغربية والتنظيمات الغربية مقامها النموذجي للانسانية كلها، وجعل الحضارة نفسها « الحضارة الانسانية الحديثة » ، والايديولوجية الغربية « الايديولوجية الانسانية » ، والفعالية الغربية المثل الاعلى للفعالية الانسانية ، والابداعية الغربية الضالة المنشودة للابداعية الانسانية .

واذا كانت الشعوب المتخلفة ترى صورة غدها في الشعوب المتقدمة عليها ، فقد اصبحت الشعوب الاقل تقدما في اميركا الشمالية ففي اوروبا الشرقية وفي اميركا اللاتينية وفي آسيا وافريقيا تسرى تقدمها في الاقتداء بالشعوب الاعلى منها تقدما سواء اكان ذلك على صعيد التنظيم السياسي او على صعيد سائر صور التكامل المجتمعي . فاخذت هذه الشعوب في قارة بعد الاخرى واقليم بعد الاخر « تتحدث » او « تتعصر » باقتباس النماذج التنظيمية « التحديثية » او « العصرية » التي سبقها اليها رواد التحضر الحديث . وكان هذا هو شأن

ان هذا هو السياق الحضاري والتاريخي الحقيقي الذي يتحرك فيه المشروع الوجودي العربي واي مشروع سياسي او تنظيمي اخر في الوطن العربي او في العالم الثالث . ان حركتنا التاريخية الحقيقية ، وحركتنا القومية الحقيقية ، وحركتنا السياسية الحقيقية ، وحركتنا التنظيمية في اية صورة من صورها ، ان هي الا حركة تحررنا من التخلف ، اي حركة لحاقنا بالمتقدمين وتجاوزنا لهم على هدى التجربة التاريخية المعاصرة والاختبارات الانمائية الحديثة التي دلت في اميركا الشمالية واوربا الشرقية واليابان والصين على ان اللحاق بالمتقدمين لا يكون الا يتجاوزهم . ولا ينقصنا شيء لتحقيق ما حققه جميع هؤلاء وتحقيق ما هو احسن منه الا استعادتنا لثقتنا بانفسنا .

ولذلك كان المشروع الوجودي العربي كما تصوره وطبقه عبد الناصر قبل كل شيء مشروعاً نفسانياً اي مشروع استعادة الامة العربية واستعادة الشعب العربي ، واستعادة الانسان العربي لثفته بنفسه وبطاقته الخلاقة وبقدرته على تحقيق التقدم . واستعادة الثقة منفتح التحرر ومنطلق التقدم لان الاستعمار هو قبل كل شيء قتل لهذه الثقة وايهاً بان التخلف هو الحالة الطبيعية للمتخلفين وبان التقدم هو الحالة الطبيعية للمتقدمين ، وان الهوة بينهما قدر محتوم لا مجال لتحديه .

ومشروع عبدالناصر الوجودي هو مشروع تحدي هذا القدر المزعوم لا المحتوم . تحداه اولاً بتحدي التجربة الاقليمية وتصويره « تاريخ الوحدة في عزم امتنا » بانه « نفس عمر تاريخ امتنا » . وبتأكيده بان « محاولات الوحدة في المنطقة لم تتوقف منذ اربعة الاف سنة » وان كان اسلوب « السعي الى الوحدة يتشكل بالعصر الذي تعيش فيه كل محاولة لتحقيقها . » « فتحقيق الوحدة هو تحقيق غاية تاريخنا ، اي غاية وجودنا ، لان الوحدة كانت عبر هذا التاريخ العريق » . . هي الحقيقة ، وكان كل ما عدا الوحدة اصطناعاً « (٢) .

ولكن غاية هذا التاريخ وغاية هذا الوجود هي الحرية والتقدم ، ولذلك فان غاية الوحدة هي الحرية بالنفس . ايضاً . ان صناعة الجمهورية العربية المتحدة هي صناعة الحرية والتقدم ، انهما مسؤوليتها الكبرى . ولكن هذه المسؤولية « . . في صنع التقدم وفي دعمه وحمايته تمتد لتشمل الامة العربية كلها » . (٣) والثورة هي السبيل لتحمل هذه المسؤولية التاريخية ، ولتحقيق الحرية والتقدم لانها « . . هي الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذي ارغمت عليه الامة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على ان تنطوي مسافة التخلف الذي طال مداه بين الامة العربية وبين غيرها من الامم السابقة في التقدم ، ولا بد

والامر كذلك - من مواجهة جذرية للامور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للامة لتحمل هذه المسؤولية . (٤) ولكن الثورة لا تعني الدوام العنيفة او الانقلابية ، ولا الديكتاتورية العسكرية ، ان التقدم هو غاية الثورة « . وهي بطبيعتها « عمل شعبي وتقدمي » . ولذلك لا يمكن لها ان تكتفي بالتهديم ، فلا بد لها من تهديم التهديم او من التحرر من التهديمية . ولا بد لها من ايجاد وضع جديد . ولا يستقيم للثورة كل هذا الا اذا كانت ثورة عربية . ولكن الثورة العربية مدعوة الى الابداع لا الى التقليد . لانها « . . لا تستطيع ان تنقل ما توصل اليه غيرها . . » (٥) ولكن استبعاد النقل لا يعني استبعاد الاستهداء بالتجارب الثورة الانسانية ، ولكن هذه التجارب تجري في عالم متغير تغيراً سريعاً . « فان التغيرات العالمية حملت تأثيرها الى وسائل العمل » من اجل اهداف النضال العربي . (٦) واذا كان الواجب المحافظة على الحرية والاشتراكية والوحدة اهدافاً لهذا النضال ، الا ان تغير الظروف يقضي برفض اتخاذ المصالحة مع الاستعمار طريقاً للحرية ، كما نقضى بان لا يلتزم العمل الاشتراكي التزاماً حرفياً بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر ، كما تقضى بتجاوز التجارب السابقة للوحدة في القرن التاسع عشر وبرزها التجربة الالمانية والايطالية ، لانها لم تعد تقبل التكرار في النصف الثاني من القرن العشرين . ان نموذج هاتين التجربتين هو نموذج التوحيد القسري . ولكن النموذج العربي المنتسود هو نموذج التوحيد الطوعي ، وذلك لان « . . اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبي ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالي في العمل الوطني وانما هو فوق ذلك ، ومعه ، ضرورة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية في ظروف العمل من اجل الوحدة القومية للامة العربية كلها وضد اعدائها الذين ما زالت قواعدهم على الارض العربية ذاتها ، سواء اكانت هذه القواعد في قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار لضمان مصالحها ، ام كانت في مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية التي يستخدمها الاستعمار مراكز للتهديد العسكري . » (٧)

ان الوحدة الوطنية داخل كل قطر عربي لا تقل اهمية عن الوحدة القومية الشاملة . ولذلك يفضل اسلوب الافناع على اسلوب الاكراه صوناً للوحدتين معاً . والمهم ان تكون هنالك لا وحدة في الصف بل وحدة في الهدف . ولا بد ان يكون الاتفاق على الهدف سابقاً للاتفاق على الصيغة الدستورية ، لان الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل وصولاً الى الهدف الاخير . والسبيل التنظيمي المفضل لبلوغ الهدف هو تعاون الحركات الوطنية التقدمية ، لان « . . قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي امر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة في النضال . » ورشما تتحقق الوحدة

المنشودة تظل الجامعة العربية الاداة العملية وان لم تكن الاداة المثالية لتعاون العرب وتضامنهم . (٨)

ان هذه الافكار تضع قواعد مبدئية للمشروع الحدودي العربي كمشروع ثوري تجعل منه امتدادا انشائيا حيا لتاريخ الامة العربية وتصل ما بينه وبين التجارب الثورية والحدودية للامم المتقدمة بدون الالتزام باي نموذج ماضوي جامد من نماذجها لان الثورة العربية . . . وهي تواجه هذا العالم لا بد لها ان تواجهه بفكر جديد لا يحبس نفسه في نظريات مغلقة يقيد بها طاقته، وان كان في نفس الوقت لا ينغزل عن التجارب الفنية التي حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها .» (٩)

ان هذه القواعد هي الى حد بعيد ائنة التجربة الوحودية المصرية السورية الفاشلة ، ولم يكن فشلها مانعا بل حافزا لاعادة النظر في التجربة الثورية كلها وللتفكير بتجربة وحدوية اقرب الى النجاح . وجاء هذا الموقف السليم صدمة للذين حسبوا ان انقراط الوحدة عام ١٩٦١ وظنوا ان وفاة عبدالناصر عام ١٩٧٠ يمكن ان يؤدي الى ارتداد مصر عن القومية العربية . ولكن عبدالناصر حمل الزعامات الانفصالية لا الشعب السوري تبعة الانفصال . ولذلك لم يأت الميثاق المنبثق من التجربة والخطأ ليؤكد التزام مصر العربي فحسب ، بل ليؤكد ايضا بان . . « التجربة الثورية الشاملة القيت مسؤوليتها الاولى على الشعب العربي في مصر . . » ولكن . . تجارب بقيسة شعوب الامة العربية مع التجربة كانت من الاسباب القوية التي مكنت الشعب المصري ان ينصر . ولهذا فان . . « الشعب المصري مطالب اليوم بان يجعل انتصاره في خدمة قضية الثورة الشاملة في بقية شعوب امته العربية .» (١٠)

ان بوسعنا ان نكتب الكثير عن اسباب اخفاق الوحدة المصرية السورية ، وان نحاول استخراج العبر من هذه التجربة السابقة للافادة منها في التجارب القادمة . وتدل مراجعة جلسات النقد الذاتي في محاضر اعداد الاعلان الثلاثي بين مصر وسوريا والعراق على انه كان هناك طغيان مرعب للحساسيات والانانيات الفردية ، وكان هناك نفث مسموم في العقد والعصبيات الاقليمية والطائفية، وكان هناك نقص في التخطيط ، وكان هناك فوضى في الادارة ، وكان هناك فراغ في التنظيم الشعبي، وكان هناك جنوح لاحلال التآله الشخصي محل التعامل المؤسسي ، وكانت هناك هوة سحيقة بين الرئيس او القائد الاعلى وسائر القيادات السياسية والعسكرية والادارية والفنية جعلت وحدة ذاتية في شخص القائد الواحد او وحدة شخصية اكثر مما جعلتها وحدة موضوعية مؤسسية او وحدة قومية تكاملية لشعب واحد . ان كل هذه العوامل هي ظواهر للتخلف اكثر مما هي ظواهر

للتجزيء . ولا بد ان تؤخذ بعين الاعتبار في اية محاولة وحدوية جديدة . ولكن ما يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار قبل كل شيء هو قانون من قوانين النمو الحدودي يمكن استقراؤه من التجارب الحدودية التاريخية السابقة ، ويدل على ان الوحدات الثنائية تظل في خطر ما دام التكافؤ النسبي مفقودا بين طرفي التجربة ، وما دامت التجربة لم يتح لها الوقت الكافي للنمو النوعي والكمي . والتجربة المصرية - السورية لم يتح لها الوقت ولا الفرصة اللازمة للنمو . بل انصبت الجهود عليها من الخارج والداخل لحصرها في مهدها وقتلها فيه . ويكفي تذكر الاحداث التي حاقت بها في لبنان والعراق والاردن لتقدير الابعاد الضخمة التي اتخذتها عملية الحصر والخنق في المهدي . ان فترة ثلاث سنوات من الحكم الحدودي ليست فترة زمنية كافية للحكم على تجربة وحدوية عربية او غير عربية ، بل انها ليست فترة كافية للحكم على اية تجربة لاي نوع من انواع الحكم .

وهذا ما ادركه ، ولو بعد حين ، الذين طالبوا بالانفصال فعادوا يطالبون بتجربة وحدوية جديدة . وادت هذه المطالبة الى الاعلان الثلاثي لعام ١٩٦٣ الذي جاء كمحاولة اولى لوضع قواعد « الميثاق » موضع التطبيق على الصعيد العربي . وهنا تظهر رؤيا القائد للنواة الثلاثية المصرية - السورية - العراقية كأنها الحلم وهو يقول : « الوحدة الثلاثية . . عمل اكبر بكثير من الوحدة . . بيننا وبين سوريا . . بانضمام العراق تبقى دولة الوحدة :

- ١ - من منابع البترول فخطوط امداد البترول
- ٢ - من خطوط الانابيب الى قناة السويس
- ٣ - ممتدة من آسيا الى افريقيا
- ٤ - بتجيب الجيش العراقي على حدود اسرائيل . .
- ٥ - فيها امكانيات اكثر . . يمكن من فرنسا . . .
- ٦ - فيها عدد سكان ٢٧ مليون و ١٣ مليون . . يعني ٤٠ مليون .» (١١)

ولكن الرؤيا ظلت اعلانا بسبب المآزق القيادي ، اي بسبب انعدام الثقة بين القادة ، وتعذر التفاهم على التنظيم الحدودي الشعبي ، وصعوبة الاتفاق على تنظيم المشاركة في القيادة او على ما يدعى « بالقيادة الجماعية » ولم يكن المآزق مأزق عبدالناصر والبعث ، ولكنه كان بالاضافة لذلك مأزق البعث مع نفسه ، ومآزق البعث مع القوى القيادية التقدمية الوطنية في سوريا والعراق ، بل كان ازمة جديدة من ازمات المآزق القيادي العربي .

ان اسطورة القيادة الجماعية تزين لنا انها حل للازمة ولكن الحقيقة هي ان القيادة الجماعية ، كما يراها بعض

## عبدالناصر والوحدة العربية

- تنمة المنشور على الصفحة - 5 -

تكوين الاتحاد وديمومته تفعل فعلها عبر القيادة الاتحادية . وحظ النجاح في القيام والاستمرار هو حظه في ظهور مثل هذه القيادة الملائمة في الظروف الملائمة . ان العوامل المساعدة على تحقيق الاتحاد الاميركي لم تكن لتفعل فعلها» . . . لولا قيادة جورج واشنطن وهاملتن وجي وماديسن وفرنكلن وجيمس ولسن . ولم تصيح ارادة الاتحاد فعالة الا بفضل قيادة جوهن ماكدونالد والكسندر جالت وجورج كارتبييه في كندا ، وقيادة باركس وبارتن وديكن في اوستراليا ، وقيادة بسمارك في المانيا ، وقيادة فيكتور امانويل وجاريبالدي وكافور وريكاسولي فسي ايطاليا . . . ان العامل القيادي وما ينضويه من القدرة على التفاوض والتفاهم يصنع الفرق بين سكونية ارادة الاتحاد وحركيتها . . . « (١٣) .

ان العوامل التي تحرك ارادة الاتحاد هي العوامل التي تحرك ارادة التكامل المجتمعي التي انطلقنا منها كمفاهيم لبحثنا . ويبدو مفعول متغير التجاور الجغرافي ناصعا بين مصر والسودان وليبيا . كما يبدو متغير «المصالح الوظيفية» اذا اخذنا بعين الاعتبار التكامل بين الرساميل الانسانية والطبيعية والمالية في الاقطار الثلاثة . ويظهر مفعول متغير «الوضع الاستقلالي» ومتغير «النظر الى التجارب الوحدوية السابقة» كحواجز للاتحاد لا كموانع منه . وهذا الحافز هو حافز الجمهورية العربية السورية للاسراع للانضمام للمشروع باعتبارها - كما قال احد قادتها القطر العربي المصاب بمرض الوحدة العربية والمصر على المبادرة الى المشاريع الوحدوية او المشاركة فيها الى ان تتحول الوحدة من مرض الى عافية جديدة .

ولئن كان هنالك اختلاف بين ظروف الاقطار الاربعة ، الا ان الجامع بين القيادات ليس الشعور الوحدوي فحسب ، بل رؤياها الناصرية المشتركة للمشروع الوحدوي . وهذا ما يدخل متغير «التجانس» المبدي في المشروع الحالي اكثر مما دخل في اي مشروع سابق ، ويجعل التحدي الاكبر للقيادات الاربعة امكان تحقيق الخطة الوحدوية الناصرية بدون عبد الناصر . «ان الطريق التي تسير فيها عملية التوحيد بين عدد من الاقطار العربية التقدمية المتحررة قد وضع اساسها القائد والمعلم عبد الناصر مراعيًا في ذلك تجربة الوحدة السابقة بين مصر وسوريا ، ومراعيًا ايضا وقبل كل شيء الظرف الخطير والصعب الذي تمر فيه امتنا ، فصيغة الاتحاد الجديد بدأت من صيغة تحالف بين القيادات الثورية لاقطار عربية ثلاثية . ودخلت الان سوريا . والهدف الاول منه هو ان تكون هنالك وحدة في القيادة السياسية للمعركة توحد الاستراتيجية السياسية الدولية والعربية لاقطار الاتحاد ، وتوحد كذلك استراتيجيتها العسكرية وقواها الضاربة وان انجاز هذه الخطوة شيء هام وكبير . الا انها تبقى في حدود توحيد الطاقات وتوحيد الجهد في المعركة . والاتحاد

العرب وكما يدعو اليها البعض الاخر ليست صورة جديدة للمشاركة القيادية وبقدر ما هي تغليف لاستئثار فريق دون فريق بالقيادة او بقدر ما هي نفي لاية قيادة . ان القيادة الجماعية بمعنى اعتماد الحركات التاريخية على قيادة متكاملة لا على القائد الفرد الكامل فحسب هي امر واجب ولكن القيادة الجماعية بمعنى حرمان القائد الفرد العبقرى من امكان تحقيق عبقريته في خدمة مجتمعه هي جناية على المجتمع وعلى التاريخ . ويقتضي تفادي هذه الجناية التمييز بين القائد الدستوري والقائد التعسفي . ان القائد العبقرى الدستوري الذي تتفتح عبقريته في نطاق القانون الشرعي هو هبة تاريخية للامة . ويكون من سوء طالع الامة ان لا تكتشف ما فرطته في حق مثل هذا القائد الا بعد ان تفقده او ان تقتله او ان تقلبه! . . .

وكان عبدالناصر يلمح موقف الديبن يعتبرون شخصيته استهلاكاً بدل ان يعتبروها رأسمالاً للمشروع الوحدوي . ولذلك دعا في مباحثات الوحدة الثلاثية الى تحقيق المشروع الوحدوي بدون عبدالناصر ، وقال : «قضية الوحدة والقضية العربية . . هي اكبر من كل واحد . . وأنا قلت اني انا مستعد لوحدة بدون عبدالناصر! . . مستعد . . ان الوحدة بلا عبدالناصر . . وان يؤيدها عبدالناصر من مصر ومن القاهرة . . بكل دمه وبكل روحه . . كل فرد زائل والحدث هو . . مستمر . . ولكن يجب ان يقوم على اساس سليم . . ويجب ان يقوم على عوامل الاطمئنان . . « (١٢)

ان رواد المشروع الاتحادي الجديد اعلنوه بدون عبد الناصر ، ولكنهم كما ذكروا في اعلانهم في الثامن من تشرين الثاني ١٩٧٠ اعلنوه بروح عبد الناصر . وهذا اجمل تعبير عن وفائهم له . فهل يستطيعون تطبيقه بقواعد عبد الناصر العقلانية الثورية ؟ وهل تعلموا منه الى الحد الذي يسمح لهم بالتحول من قادة اربعة او من اربع قيادات الى قيادة جديدة واحدة، اي من قيادات عسكرية مصرية وليبية وسودانية وسورية الى قيادة عربية عقلانية ؟

اننا لا نكون مبالغين مهما شددنا على محورية دور القيادة الواحدة ، والقيادة الصادقة في وحديتها في بناء الوحدات والاتحادات اي في تكون الدولة الواحدة او الدولة الاتحادية . فالتجارب الاتحادية الحديثة الشرقية والغربية تزكي هذه الحقيقة . فلولا لينين والقيادة الشيوعية لما كان هنالك اتحاد سوفياتي . ولولا غاندي وقادة الكونغرس لما كان هنالك اتحاد هندي . ولولا قيادة حزب الثورة المكسيكية بعد الحرب العالمية الاولى لما كان الاتحاد الفدرالي المكسيكي اقرب اتحادات اميركا اللاتينية الى الاستمرار والنجاح . ان كل العوامل المساعدة على

تنظيمي افضل .

ان التنظيم الاتحادي العربي لا يكون تنظيميا ناصريا الا اذا كان ثوريا وكان ديموقراطيا وكان اشتراكيا . ان الديموقراطية والاشتراكية متلازمتان لدى عبد الناصر والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما او بدون اي منهما لا تستطيع الحرية ان تحلق الى آفاق الغد المرتقب» (١٦) . وبوحي «الميثاق» وهدي التلازم الثوري بين الديموقراطية والاشتراكية ، اقام عبد الناصر النظام المصري ، وعدله بضوء محنة الخامس من حزيران . ان الامتحان الاكبر لهذا النظام هو امتحان المعركة مع اسرائيل . مات هذا النظام بعد كارثة الخامس من حزيران ، ولكن قيادة عبد الناصر الرسولية الكارسماتية اعطته حياة جديدة . وحياته الان متوقفة على مصير المعركة مع اسرائيل ، وعلى جميع العوامل الداخلية والخارجية التي ترتبط بها المعركة . ومصيره هو مصير المشروع الوحدوي الناصري في شكله الرباعي . اجتاز النظام امتحانه الاول بعد عبد الناصر بالانتقال الهادي والسريع الذي جرى من عبد الناصر الى انور السادات . ولكن الامتحان الاكبر هو في الانتقال من حالة الاحتلال للاراضي العربية الى حال التحرر . والنجاح في الامتحان الاول يمكن ان يكون استهلال النجاح في الامتحان الاكبر . وتجلي هذا النجاح الاول في ان الرؤساء تغيروا ولم يتغير الميثاق . ولكن هذا التغير الشكلي الناجح لا يعني عن التغيرات الجوهرية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية التي ما تزال مطمح الثورة لا متحققها . ولكن تحقيق هذه التغيرات مرتبط في التصور الناصري بالثورة العربية الشاملة لا بالثورة المصرية لوحدها . ولذلك جاء استمرار الالتزام العربي استمرارا للالتزام الثوري . وجاء اختيار السادات اختيارا للاستمرار في هذا الالتزام ، لان السادات هو احد صانعي سياسة الالتزام العربي ، واحد الذين مارسوا هذه السياسة مع عبد الناصر ، واحد الذين سبقوا الى اعلانها للرأي العام منذ سنوات على انها الالتزام الذي خلصت اليه مصر بعد ان درست سياستها وقررت ان تبلورها» . . . وتحدها تحديدًا واقعيًا واضحًا ، وانتهت . . الى جعل تلك السياسة داخل اطارين لا تخرج عنهما : الوطنية المصرية ، والقومية العربية ، بحيث لا يظهر تناقض بينهما ، وبحيث لا تكون مصلحة مصر وسلامتها ومصالحها عاملا من عوامل الحاق الضرر بمصالح وسلامة دولة عربية اخرى» (١٧) .

ان التنظيم الاتحادي العربي لا يكون ناصريا الا اذا كان ثوريا وديموقراطيا واشتراكيا ، ولذلك اعلن القذافي ان «الباب مفتوح امام اية دولة عربية للانضمام الى هذا الاتحاد بشرط ان يكون لديها قباعة بالاشتراكية العربية .

الحقيقي يتطلب اكثر من ذلك . واعتقد بان نظم الاقطار العربية الاربعة الداخلة في الاتحاد ، والتي تحمل كلها شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة مؤهلة لخطوات وحدوية اقوى وامتن ، فنحن لا نعتقد ان ثمة اتحادا او وحدة حقيقية تقوم وتستمر بدون بناء القاعدة الاقتصادية الثابتة لها وبدون ان تكون هناك خطوات على طريق وحدة النظم ووحدة التنظيم السياسي» (١٤) .

ان التحدي التنظيمي للمشروع الاتحادي الجديد هو وجه من وجوه التحدي القيادي . فالقيادة الاتحادية اما ان تكون قيادة تنظيمية او ان لا تكون . والتنظيم الاتحادي الفدرالي هو اعقد انواع التنظيم . انه تنظيم لدولة جديدة تقام فوق الدول القديمة ، او بناء لنظام جديد يستوعب بشمول ومرونة ، بمركية ولا مركزية ، بوحودية وتعددية ، سائر التنظيمات الاتحادية والاقليمية . واذا كان النظام الجديد يستوعب التنظيمات الاقليمية ولا يلفيها ، فلان هناك ضرورات قطرية تقضي ببقائها . ولذلك يبدو تنظيم الاتحاد الفدرالي كعملية توفيق بين الضرورات الاقليمية الخاصة والارادة والاهداف الوحدوية العامة (١٥) .

ان التنظيم الاتحادي الفدرالي هو اعقد انواع التنظيم التكاملية المجتمعي ، لانه تنظيم جديد كل الجدة وحديث كل الحدائنة في تاريخ التنظيم السياسي الانساني ولد في الغرب تجاوزا لتنظيم الدولة الامبراطورية - والدولة القومية ، بالافادة من مزايا التنظيمين وتفادي مساوئهما . وهو اعقد واعسر منالا بالنسبة لينا ، لانه يعني اقتباسنا او نقلنا لتجربة حكم غريبة . وهذا ما يضعه في السياق العام لتحديثنا السياسي . ويقتضي التحديث القويم بان يكون الاقتباس اقتباسا ابداعيا ، وبان نتمكن من رؤية التنظيم الفدرالي كعملية ذاتية خلافة لتجاوز تنظيمينا الوحدويين التاريخيين: التنظيم الامبراطوري الما قبل - ميلادي والتنظيم الخلافي او السلطاني المابعد - ميلادي .

ان تاريخنا الوحدوي تاريخ حركي ، تستمر فيه النزعة للوحدة وتتغير اشكالها . انها النزعة لتوحيد دار الانسان عبر رؤانا لوحدة الكون فوحدة خالق الكون . وهي الشوق لحرية كل انسان عبر تأكيدنا لحرية الواحد . وكما اثرنا في مطلع التاريخ بنظامنا الملكي الامبراطوري ، وبرؤيانا الوحدانية في رؤى الاخرين وتنظيماتهم فقد تأثرنا في الطور الخلافي وما قبل الخلافي برؤاهم وتنظيماتهم . ولا ضير علينا من التأثر بها اليوم ولكن التأثر الصحيح بنظم الغير يقتضي فقها لها على حقيقتها ، ويقتضي فقه تجاربنا الوحدوية التنظيمية على حقيقتها ، لا للنقل ما عند الغير ، ولا لنعيد ما كان لدينا ، بل لننقل منها بمعرفة ووعي وبصيرة للشكل او لطور

او شخص واحد او حزب واحد او ايديولوجية واحدة . ان الفدرالية هي توفيق عقلاني سياسي ودستوري مستمر وتجدد بين الوجودية والتعددية . وهذا ما جعل خط الفدرالية بالنجاح ضئيلا حتى الان في العالم الثالث بسبب تراوح اكثر النظم القائمة فيه بين الفوضى والديكتاتورية . وكلاهما مناف للفدرالية التي تفترض الحرية النظامية اي التغيير السلطوي التناوبي .

ان التراوح بين الفوضى والديكتاتورية في نظم العالم الثالث هو وليد التخلف . والفدرالية تتنافى مع التخلف ، ولكن الفدرالية تشق طريق التقدم اذا وفرت الاطار القانوني العام الثابت لصناعة الامة الجديدة ، واذا وفرت التعبئة الانتاجية الواسعة والشاملة لامكانيات وطاقت اعضاء الاتحاد الواحد في سبيل التقدم . ولا ريب ان انتظام ولايات اميركا الشمالية في اتحاد واحد وتفتت اميركا اللاتينية دولا متعددة هو سبب رئيسي من اسباب التقدم الشمالي والتخلف الجنوبي . ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حققا السوق القارية الذاتية في الاطار الاتحادي الفدرالي . والسوق القارية هي سبب رئيسي من اسباب تقدمهما الاقتصادي على الدول الاخرى . وتحقيق مثل هذه السوق هو عامل فعال في دفع اوروبا الغربية في طريق الاتحاد الفدرالي . ووعي كل هذا يبرز التخطيط الاتحادي الفدرالي كتخطيط انمائي في سبيل التقدم وفي سبيل التحرر من التخلف (٢٠) . وهذا ما يجعل بالضرورة من المخططين الاتحادين في الدول المتخلفة مهندسين انمائيين . وما لم يرتفعوا لهذا المستوى ، فان العملية الاتحادية تظل على هامش حياة الشعب وان تجاوزت مع شعوره . فالهم هو التطابق بين شعور الشعب الوجودي وبين تقدمه الحسي . ولا صحة للزعم القائل بانه لا يمكن للمجتمع المتخلف الا ان يصنع قيادة تخلفية . فالتفاعل الحضاري المشد بين المجتمعات الانسانية ، والتفاعل الديالكتيكي داخل المجتمع الواحد كفيلان بصناعة قيادة تقدمية انمائية تخطيطية تأتي نيا او ثورة على التخلف في مجتمعها . ولولا ذلك لما امكن اي مجتمع ان يتحرر من التخلف وان يحقق التقدم .

ولئن ظهرت الوظيفة الانمائية للاتحاد في الظروف الحاضرة في الدول المتخلفة اكثر اهمية منها في الدول المتقدمة ، الا ان الدول الفدرالية المتقدمة كانت هي بالامس دول متخلفة ، وكان الاتحاد الفدرالي سببا من اسباب «تسريع» تحولها من التخلف الى التقدم . لان تحقيق «.. الوحدة الاقتصادية وتوحيد السوق يساعد على ايجاد جهد دفاعي موحد ، ويزيد من الرفاه المبادي اثناء السلم . وتتلاءم بعض الاقطار اكثر من غيرها ، في اي اتحاد ، مع بعض انواع التخصص الاقتصادي . ولذلك فان التنمية المشتركة لجميع امكانياتها تفيد الاتحاد باسره .

واعرب عن عدم توقعه لانضمام اية دولة ملكية لهذا الاتحاد بل لا بد ان تكون جمهورية حققت حريتها وان حكومتها تمثل شعبها فعلا . فبدون هذه الشروط فان الوحدة لا تستمر طويلا» (١٨) . ان الاعضاء الاربعة لالاعلان الثامن من نوفمبر ملتزمون بالثورة والديموقراطية والاشتراكية بمقدار ما هم ملتزمون بالرؤيا الناصرية ، وبالقواعد الناصرية للعمل الوجودي . ولكن عضوا واحدا حقق نظاما ديموقراطيا اشتراكيا ، وما تزال حالة الاعضاء الثلاثة اقرب الى «حالة ثورة» منها الى «حالة نظام» . وهذا ما يقضي بان تجري عملية بناء الاتحاد على مستويين : المستوى القطري الخاص لبناء نظم في الاقطار الثلاثة تشبه النظام المصري بدون ان تكرره ، والمستوى العربي العام لبناء النظام الاتحادي الذي يستوعب النظم الاربعة ، ولاقامة اتحاد القوى الوطنية التقدمية ، لئلا يعاني الاتحاد الفراغ التنظيمي الشعبي الذي عانت منه الوحدة المصرية السورية ، ولئلا يصطدم بالتناقض التنظيمي الحزبي الذي قضى على الاعلان الثلاثي المصري - السوري - العراقي قبل ان يخلق . وهذا ما يجعل عملية بناء الاتحاد العربي اعقد من سواها ، لان الاتحادات الغربية تكونت على الاغلب من اعضاء ذوي نظم او تقاليد دستورية قائمة ، ولكن الاتحادات الشرقية تكونت في ظل ثورات شاملة ادت في الآن ذاته الى اعادة تنظيم الكل والاجزاء . وتولى الحزب الشيوعي هذا التنظيم بوحى فكرة الديموقراطية المركزية . ولذلك يتساءل بعض الباحثين عن حقيقة الفدرالية السوفياتية ؟ ا تكون في استقلالية الجمهوريات التي يذهب الدستور الى حشد الاعتراف بحقها في الانفصال ؟ ا تكون في وحدوية الحزب الشيوعي الذي يتولى السلطة من المركز ؟ او تكون في منزلة بين المنزلتين ، اي في التنظيم الذي يكون «اشتراكيا في محتواه وقوميا في شكله ، فتؤمن به الفدرالية السوفياتية الحريات الاساسية لشعوب الاتحاد ، ولكنها تؤمن ايضا المركزية الاساسية للشيوعيين الاصليين ، فتحرك بذلك الارادة الحسنة من ادنى الى اعلى ؟» (١٩) .

تكونت جميع الاتحادات الغربية والشرقية بوحى الليبرالية او الماركسية . والليبرالية والماركسية والفدرالية هي الان موضع مراجعة جديدة في مواطنها الاولى بضوء مستحدثات الثورة العلمية التكنولوجية . ولئن شكل التنظيم الفدرالي خطوة ثورية جديدة في التنظيم الانساني جعلت اكثر الثوريين الاشتراكيين ، وفي مقدمتهم برودون يدعون لانسانية فدرالية ، الا ان التكون الاتحادي الفدرالي لم يكن دائما تكونا ثوريا . بل ان الثورة قد تتنافى مع الفدرالية اذا اكتسبت معنى العنيفة ، واذا نرعت الى الاستئثار السلطوي وجنحت للوحودية المركزية اي الى تجسيد الثورة في مركز واحد

ولكن لم تتمكن الدول التي ندرسها من تحقيق أوفر التنمية لامكانياتها الاقتصادية ، إلا بعد أن تخلصت من خطر الحرب فيما بينها ، ولم تعد أي منها تخشى أن تدخل حرباً منفصلة مع عدو خارجي . وقد ساعد التخصص الصناعي ، وما رافقه من زيادة في الكفاءة ، هذه الدول على زيادة قدراتها الدفاعية ، كما أن هذا التخصص نفسه لم يتحقق إلا في الدول المتحدة في الدفاع عن نفسها» (٢١) .

إن التخطيط الاتحادي يبدو بضوء التجارب الاتحادية السابقة تخطيطاً تحديشياً أي تخطيطاً انمائياً دفاعياً . فالقدرة الدفاعية هي وليدة القدرة الانمائية ، والدول العربية تحتاج للقدرتين معا ، لتمتد من التحرر من التخلف عدوها الأول في الداخل وللتحرر من إسرائيل عدوها الأول في الخارج . والتخلف بصورة عامة وبصورته الاقتصادية بصورة خاصة هو الحائل الأكبر دون التكامل الاقتصادي الذي عملت له الجامعة العربية بدون نجاح . إن اقتصاد التخلف هو اقتصاد المحصول الواحد الزراعي أو المعدني الذي يتحكم به المشتري أو المستثمر أو السوق الخارجي . والدول العربية أما دول زراعية تعتمد على محصول ضخم كالقطن أو دول بترولية لا تعتمد إلا على البترول . ولذلك ظلت الاقتصاديات العربية مرتبطة بالأسواق الخارجية وبالمساعدات الخارجية أكثر من ارتباطها ببعضها البعض . وهذه هي تركة فترة الانحطاط العثماني التي أدت إلى ركود الاقتصاد العربي وفترة الحكم الاستعماري الذي أدى إلى تقسيمها بعد أن كانت سوقاً واحدة وإلى إخضاعها للاحتكارات العالمية بعد أن كانت مترابطة فيما بينها ، وبعد أن كانت الحواضر والثغور العربية المراكز الدولية للتبادل التجاري .

والتخطيط التنظيمي الاتحادي هو تخطيط لتصفية هذه التركة ، ولتصفية قواعدها في الداخل والخارج ، ولكسر الحلقة المفرغة للتخلف الاقتصادي ، ولإطلاق دورة الحياة الاقتصادية العربية في وجهة انمائية إنتاجية واحدة . إن البترول هو رأس مال عربي استغل واستهلك حتى الآن أكثر مما ثمر ثميراً إنتاجياً . والبترول هو مكن الثورة العلمية التكنولوجية العربية . ومهما تحررت وتصنعت أية دولة بترولية عربية منفردة ، فإنها تستطيع مجتمعة أن تحقق معجزة ، معجزة حضارية أكثر مما هي معجزة اقتصادية . إن جميع الدول العربية تتحول لدول بترولية من حيث إنتاج البترول أو من حيث مروره في أراضيها . وتوجد بين الدول الأربع المشاركة في مشروع الاتحاد الجديد ثلاث دول بترولية هي ليبيا وسوريا ومصر . ولذلك فإنها مدعوة لتنظيم «متحد بترولي عربي» يكون مستقبطاً ونواة لتنظيم بترولي اتحادي عربي شامل (٢٢) .

إن التطلع للتقدم الاقتصادي والشعور بالحاجة إلى الدفاع المشترك تجاه خطر خارجي واحد هما من أهم الحوافز التي حركت عملية تكوين الاتحادات المعاصرة (٢٣) .

وهذان الحافزان يحركان الآن عملية تكوين الاتحاد العربي الجديد كاستجابة لتحدي التخلف وللتحدي الإسرائيلي وللتحدي الاستعماري . ولكن هذه التحديات مجتمعة هي وجوه للتحدي التاريخي الحضاري للعرب . إن الاستجابة الشاملة لهذا التحدي هي في كون عربي جديد أي في انطلاقة حضارية عربية جديدة . وما لم يعن الاتحاد الجديد مثل هذه الانطلاقة الجديدة فالأولى له أن لا يكون . إن من حفا أن نشد الاتحاد لنبقى ، ولنقوى ولنتحرر ولنتقدم ، ولكن من واجبنا أن نشد الاتحاد لنبدع . ولا نستطيع أن نبدع إذا كانت انطلاقتنا الحضارية الجديدة في اتجاه الماضي . فلا بد أن تكون في اتجاه المستقبل ، لا بد أن تكون غايتنا جعل الحضارة الحديثة حضارتنا نستسيغ منجزاتها استساغة ابداعية لنستطيع أن نتخطاها لما هو أفضل منها .

وأروع إنجازات الحضارة الحديثة منهجيتها العلمية التجريبية . إنها هي المصدر الحقيقي لتقدمها أي لأي تقدم انساني . إن منهجية الحضارة الحديثة العلمية المطردة التقدم لا أيديولوجيتها المطردة التغير هي معجزتها الكبرى . ولذلك كانت هذه الحضارة حتى الآن عالمية التكنولوجية أكثر مما كانت انسانية أيديولوجية . ولئن كانت الأيديولوجية الماركسية اشمل انسانية عرفتها حتى الآن ، إلا أنها بتحولها من منهجية علمية ثورية السى أيديولوجية أخذت تستحيل أيديولوجية سلطوية أيديولوجية قومية . ولذلك فإن علينا نحن أن نمد هذه الحضارة بالروح الانسانية وبالحرارة الانسانية التي تفقدها . ولكننا لن نستطيع ذلك إلا باستساغتنا لمنهجيتها العلمية التجريبية ، واعتمادها كقاعدة أولى لتقدمنا الطبيعي والاجتماعي (٢٤) . إن القيادة العقلانية العصرية هي القيادة الملتزمة بمثل هذه المنهجية في نظرتها السى الكونين الطبيعي والاجتماعي ، وفي نضالها لتنظيم مجتمعها تنظيمًا جديدًا . ولئن بدأ تحرك هذه المنهجية محصوراً في حيز الظواهر والبنيات والوسائل ، وقاصراً عن حيز القيم والغايات ، فإن أي بحث قيمي أو غائي لا ينطلق من نتائجها التجريبية هو قبض للغباء .

إن بوسعنا بل إن علينا أن نوسع حيز المنهجية التجريبية لنجعل منها تجريبية انسانية كاملة ، تتحرك من الطبيعة إلى ما بعد الطبيعة . ولكن التحرك يجب أن يكون من الطبيعة إلى ما بعد الطبيعة لا من ما بعد الطبيعة إلى الطبيعة إذا أردنا أن يكون الغيب حقيقة جديدة نكتشفها لا سراباً نفتقده . إن النظريتين الليبرالية والماركسية اللتين نشأت في ظلها الاتحادات المعاصرة نشأتا هما أيضاً في جو التجريبية العلمية ، التي دفعت الفكر الاجتماعي لاستقراء قوانين للنمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مثل حتمية أو نظامية القوانين التي اكتشفها الفكر العلمي في الكون الطبيعي . وليست النظم السياسية المعاصرة وليدة تصارع وتوافق القوى الاجتماعية فحسب ، ولكنها بالإضافة لذلك وليدة تصارع الأفكار أي وليدة محاولات التكيف مع ما اكتشف

من قوانين النمو الاجتماعي والاقتصادي سواء أكان الانطلاق من قوانين آدم سميث أو من قوانين كارل ماركس .

ولئن كنا مدعويين بالضرورة لتجاوز نتائج سميث وماركس بقدر ما يتجاوزها التطور الحضاري ، وبقدر ما يتجاوزها البحث العلمي في تحوله من الحتمية السببية الاحتمالية ، ومن الميكانيكية الى السيبرانية، ومن التطورية البيولوجية التصاعدية الى التطورية الانسانية الابداعية ، فإنه لا يكفي في هذا التجاوز ان يكون فعل رفض ذاتي . فلا بد ان يكون نتيجة لبحث علمي منهجي . لا بد ان يكون لقاء جديدا خلافا بين الذاتية والموضوعية ، يجدد ذاتيتنا الثقافية ويوجهها نحو المستقبل لا نحو الماضي ، نحو الابداع لا نحو التقليد ، نحو الطبيعة لا قبل ما بعد الطبيعة ، ونحو الانسان قبل المادة ، اي نحو الحرية لا نحو الحتمية . واذا كنا شهدنا في محاضرات الجامعة العربية ومحاضرات المحادثات الثلاثية تشابه الكلمات واختلاف المدلولات ، فالسبب الرئيسي لذلك هو اننا ما نزال حتى الان متطفلين على مائدة الفكر الاجتماعى الحديث ، ومتشاكليين فكرنا الاجتماعى التراثى . اننا لم ننتقل عن هذين الفكرين انقطاعا ثوريا حقيقيا ، ولم نتواصل معهما تواصلًا منهجيا حقيقيا ، ولم نصل ما بينهما وصلا منهجيا خلافا (٢٥) . اننا لم ننقل بعد فكرنا الاجتماعى التراثى الى لغة حديثة ، ولم نعرب بعد لا الليبرالية ولا الماركسية تعريبا حقيقيا ، لاننا لم نعرب بعد المنهجية العلمية التجريبية التي صاغت الليبرالية والماركسية ، ولذلك لم يكن من اليسير علينا ان نعرب الديمقراطية ، ولن يكون من اليسير علينا ان نعرب الفدرالية . ان التعريب الحقيقى هو تعريب الروح والمنهج لا تعريب الكلمة والشكل .

ان الناصرية تصلنا - كما ذكرنا في « الوعى العقائدي » منذ سنوات عبر الثورة العلمية والديموقراطية والاشتراكية والتعاونية بالفكر السياسى الحديث (٢٦) . ولكن لا الناصرية ولا اية ايديولوجية شرقية او غربية يمكن ان تصلنا وصلا خلافا بهذا الفكر اذا لم توفر لنا البنية المنهجية الاساسية للفكر الحديث . فان التخطيط الجديد لتنفيذ المشروع الواحدى الناصرى لن يؤدي الى انطلاقة حضارية عربية جديدة ، الا اذا كان تخطيطا على مستوى الفكر والعمل معا ، اي تخطيطا لفكر علمى عربى ولسلوك علمى عربى .

ويبدو وكأننا ننظر الى النجوم بينما تتعثر خطواتنا في الاخاديد التي يحفرها لنا العدو . ولكن هذه الاخاديد كما اظهرت حرب الخامس من حزيران وكما تدل الحرب الالكترونية والذرية التي بعدها لنا الان هي صناعة علمية . ولا تقهر الصناعة العلمية الا بصناعة مثلها او احسن منها . ولذلك فان الفرق بين النظر العلمى والنظر غير العلمى ليس الفرق بين النظر الى السماء والارض ، ولكنه الفرق بين التحرك السليم في السماء والارض وما بين السماء والارض . والفرق بين التحركين ليس الفرق بين العلم واللاعلم ، وبين الاتحاد والاتحاد ، ولكنه الفرق بين

البقاء والزوال ، اي بين الحياة والموت . وامتنا تستحق العلم والانحد لانها تستحق الحياة (٢٧) .

### حسن صعب

(1) - George Vedel , Les Grands Courants de la pensee politique et le Federalisme , Le Federalisme , op . cit . , P. 31 - 86

٢ - خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الى مجلس الامة في ٥ فبراير ، ١٩٥٨ ، في كتيب : البيانان التاريخيان للرئيس شكري القوتلي وجمال عبد الناصر ، ص ٢٠ - ٢٢

٣ - الجمهورية العربية المتحدة ، الميثاق ، قدمه الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ ، الباب التاسع ، الوحدة العربية ، ص ١٢١

٤ - نفس المرجع ، الباب الثانى ، في ضرورة الثورة ، ص ١٥

٥ - نفس المرجع ، ص ١٨

٦ - نفس المرجع ، ص ٢٠

٧ - نفس المرجع ، ص ٢٢

٨ - نفس المرجع ، الباب التاسع ، الوحدة العربية ، ص ١٢٧

٩ - نفس المرجع ، الباب الثانى ، ضرورة الثورة ، ص ٢٢

١٠ - نفس المرجع ، الباب الاول ، نظرة عامة ، ص ١٤

١١ - محاضرات ومحادثات الوحدة ، المرجع السابق الذكر ، ص ٥٤

١٢ - نفس المرجع ، ص ٤١

13 - K.C. Whcare , Federal Government , London,oxford University press 1953 . P. 40

١٤ - الدكتور جمال الاتاسى ، الحوادث ، بيروت ، ١٨ كانون

الاول ، ١٩٧٠ ، ص ١٨

(15) - Arthur Macmahon . The problems of Federalism .

A Survey , in Federalism Mature and Emergent , ed . , Macmahon , New York , Doubleday , 1955 , P. 3 - 27

١٦ - الميثاق ، المرجع السابق الذكر ، الباب الخامس ، عن

الديموقراطية السلمية ، ص ٥٠

١٧ - انور السادات ، قصة الوحدة العربية ، القاهرة ، دار

الهلال ، ص ١٦

١٨ - الشعب ، بيروت ، ٢ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٠

(19) - Guy Lardreit de la charriere , l'Idée Federale en Russie de Riourik A Staline , Paris Dedone , 1945 , P. 160

(20) - Federalism and Economic Growth in Underdeveloped Countries , Symposium , Bicks , Carnell , Newlyn , Birch , New York , oxford University Press , 1961

٢١ - روبرت بوي وكارل فريدريك ، دراسات في الدولة

الاتحادية ، ترجمة برهان الدجاني ، بيروت ، الدار الشرقية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ ، ص ٤-٥ اصل الكتاب بالانكليزية

Studies in Federalism , ed . Bowie and Friedrich , Boston , Mass .

٢٢ - عبد الله الطريقي ، تأميم البترول العربى واقامة السوق

العربية المشتركة ، ملحق الانوار الاسبوعى ، بيروت ، ٢٢ تشرين الثانى ١٩٧٠ .

(23) - Wheare , op . cit . P. 37

٢٤ - حسن صعب ، علم السياسة ، بيروت ، دار العلم

للملايين ، ١٩٧٠ ، ص ٣٠٨ - ٤٢٧

٢٥ - حسن صعب ، تدريس العلوم السياسية في لبنان ،

الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية بيروت ، ١٩٥٩

٢٦ - حسن صعب ، الوعى العقائدي ، بيروت ، دار العلم

للملايين ، ١٩٥٩ ، ص ٢٨

٢٧ - فصل من كتاب يصدر قريبا بعنوان «المشروع الواحدى

الناصرى بعد عبد الناصر» .